في كل حال انتهى وفي البناية افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاتمها على نية التطوع اجزأته عن المكتوبة وكذا لو نوى ما في المجتبى ولا من نية العبادة وبين النذر المطلق والخضوع الخالي ابلغ الوجوه ونية الطاعة وبين فعل ما اراد الله منه ونية القربة وبين طلب الثواب بالنية في فعلها واداء الامانة وابعد وبين انه يفعلها مصلية لربه ديانة بان يكون اقرب عقلا الى ما وجب عنده من الفعل واداء الامانة وابعد عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم بدء البيان في اول الصلاة لانها اخص صوصا عند الاشتغال من ركن اي ركن فلا بد من نية العبادة في كل ركن والفرض كالفرض فيها لانه وجد وهو ان يثوب في النوافل انها تطف في الفرائض وتسهيل لها النفي والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات افعال كثيرة كالصلاة والحج لا يكتفي بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بسبق جاعليها الا اذا نوى ببعض الافعال غيرها وضعا قالوا لو طاف طالبا لغريم لا يجزيه ولو وقف كذلك بعرفات اجزأه وقدمناه وهو ان الطواف عبادة قربة مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزيلعي بينهما بفرق اخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج اليها بعد النية والطواف يقع بعد التحلل في الاحرام من وجه فاشترط فيه اصل النية لا التعيين اجلة وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل ولو كان التطوع اجزأ عن الصدر كما في فتح القدير وهو مبني على ان نية العبادة مستحب على ما كانها واستغنيه عنه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي القنية وان تعمد ان لا يثوب العبادة بعض

ما يفعل

ما يفعل من الصلاة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذكر فعلا اتم العبادة بدون فسدت والا فلا وقد مناه انتهى

في محله ومحلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهما اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه وفي الخرسة والمجبي ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لسنوى بلا بقلبه ولا يكلف في النية بكذبه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يؤاخذه بالنية حال سهوه لانه لا يعفو من الصلاة فيما سهو معفو عنه وصلاته تجزيه وان لم يسجد لها نوا انتهى ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وفرع عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الحالف شيئا فسبق لسانه الى غيره بهذا في البحر بابه تعالى واما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء ديانة ومن فروعه ان قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما ان قصد معنى آخر كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ديانة وفي الخانية انت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء وحكى البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متضجرا منهم طالق ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافتى امام اهل مرو بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي الفديه شيء انتهى قلت تخرج على ما في فتاوى قاضيخان من العتق قال جعل عبد اهل بلخ احرارا وقع بخلاف ما لو قال عبيد اهل بغداد احرار او قال عبيد اهل بغداد احرار او قال كل عبد اهل بغداد احرار او قال كل عبد اهل بلخ او قال كل عبد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابو يوسف اخذ عصام بن ابو

Copyright © King Saud University